

مؤتمر باريس عن الحق في التعليم بالبلدان في وضعية الأزمات

"توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر"
30 تشرين الأول – 1 تشرين الثاني 2008

التوصيات

استراتيجية وطنية

1. إعداد رؤية ورسالة واستراتيجية وطنية للتعليم على جميع المستويات تقوم على التشاور بين جميع الأطراف المعنية، ورسم سياسات تستند إلى بيانات مستوفاة ودقيقة وإلى دراسات وتحليلات مجدية.

الانتفاع بتعليم جيد

2. ينبغي أن تتخذ الدولة العراقية والشركاء الدوليون تدابير عاجلة لزيادة إمكانيات الانتفاع بالتعليم، وذلك عن طريق ما يلي:

- تلبية الحاجة إلى المزيد من المدارس و القاعات الدراسية بالاستناد إلى نظام يحدد توزيع المدارس وإلى تقييم الاحتياجات و تصاميم ملائمة بما في ذلك التصاميم التي تلبى حاجة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توسيع فرص التعلم للأطفال و الشباب غير الملتحقين بالمدارس و الأمييين من كبار السن ضمن إطار التعليم النظامي وغير النظامي؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في التعليم بغية ردف جهود الحكومة في مجال زيادة فرص الانتفاع بالتعليم؛

3. ينبغي ان تتخذ الحكومة العراقية و الشركاء تدابير عاجلة للنهوض بنوعية التعليم و ذلك عن طريق ما يلي:

1. تطوير المناهج الدراسية؛
2. إعداد معايير قياسية للتأهيل و الأداء الخاص بالمدرسين وتحسين ظروفهم الاجتماعية؛
3. استحداث برامج لتدريب المدرسين قبل الخدمة و أثناءها؛
4. بناء القدرات من أجل تحسين إدارة المدارس والإشراف التربوي؛
5. النهوض بنوعية التعليم و مواد و أجهزة التعلم مع التشجيع على قيام مدارس رياض الأطفال و الطفولة المبكرة؛

الجامعات

4. بالاستناد إلى مفهوم ديمقراطية التعليم واحترام حرية الجامعات واستقلاليتها، ينبغي أن تساعد الحكومات والشركاء الدوليين على إصلاح نظام التعليم العالي من خلال تطوير المناهج الدراسية واستيفائها واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومراجعة التشريعات الخاصة بإدارة شؤون الجامعات وإتاحة الفرص للمزيد من التدريب للتدريسيين الجامعيين؛

5. اعتماد مواد وبرامج دراسية في الجامعات العراقية تعزز الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة، وحرية التعبير، بالإضافة إلى نشر ثقافة المجتمع المدني وحقوق الإنسان؛

6. تشجيع عودة الأكاديميين والكفاءات إلى العراق من خلال التشاور مع السلطات المختصة والاستفادة من مهارات وخبرات الأكاديميين العراقيين سواء كانوا في داخل العراق أو خارجه؛

7. زيادة الفرص أمام الأكاديميين والطلبة العراقيين للتدريس وإجراء البحوث والدراسة في الخارج وذلك بالاستعانة بالجامعات في البلدان الأخرى والمنظمات الدولية؛

حماية المثقفين والأكاديميين والمدرسين والطلبة العراقيين والمؤسسات التعليمية

8. ينبغي ان تطبق الحكومة العراقية القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق التربويين وأن تعمل على إنهاء حصانة الاعتداءات على التعليم. وينبغي أن تتخذ الحكومة العراقية آلية عادلة وفعالة وشفافة للتحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة الجناة. كما ينبغي أن تقوم الحكومة العراقية بإجراء التحقيقات بنفسها، ولدى الحاجة، يجب أن تطلب الدعم الدولي وأن تناله لإتمام هذه التحقيقات. كما ينبغي إرسال مقرر الامم المتحدة إلى العراق لمتابعة الجهود المبذولة لإنهاء الحصانة و لتقديم المساعدة العالمية والمستقلة للحكومة لأجل حل الصعوبات؛
9. ينبغي إقامة آليات في العراق تكفل سلامة وأمن التربويين والطلبة وتنشئ بيئة تشجع على عودة الذين غادروا الوطن. وسيكون من الجوهر في هذا الصدد إثبات حياد المؤسسات التعليمية من خلال الشفافية والمناهج الدراسية والعمليات الإدارية المحايدة؛
10. ينبغي أن تطبق الحكومة العراقية القوانين الوطنية وأن تقاضي جميع المخربين وفقاً للتشريعات السارية وأن تقدم تعويضات ودعمًا متواصلًا لأسر التربويين من ضحايا الاغتيالات؛
11. ينبغي أن تعمل اليونسكو، بالتنسيق مع وكالات الامم المتحدة الأخرى لقيام حملة عالمية لحماية العاملين في التعليم وحماية النظام التعليمي في العراق وغيرها من الدول التي تشهد أوضاعاً أزمات.

النازحون في داخل البلد

12. الاضطلاع، بغية تمكين الاطفال المهجرين في داخل البلد من مواصلة تعليمهم المدرسي، باستخدام نظم الاختبار و التوجيه أو أي تدابير اخرى مؤقتة من أجل مساعدة الطلاب الذين فقدوا شهاداتهم المدرسية من مواصلة التعليم المدرسي؛
13. توسيع نطاق إمكانيات الانتفاع بالتعليم المدرسي للأطفال المهجرين في داخل البلد، وذلك من خلال نشر المرافق وإتاحة المواصلات وتوفير برامج تدريبية لتدريب المعلمين من أعضاء الجماعات المهجرة في داخل البلد والمقيمة في أماكن تستقبل أعداد كبيرة من هؤلاء المهجرين؛
14. تزويد الجهات الفاعلة المحلية (مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية) بمبادئ توجيهية تبيين التدابير التي يمكن اتخاذها وتتسم بالحد الأدنى من المعايير المقبولة من أجل الاضطلاع باستجابات قصيرة الأجل وعاجلة؛
15. القيام على اساس التنسيق بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان بمعالجة العوامل التي تعيق المواظبة على التعليم المدرسي كالتمييز والحوازر اللغوية، ونقص التسهيلات الملائمة للاتصال بالجماعات المهجرة في داخل البلد من اجل إعلامهم بالخدمات المتوفرة لمواصلة تعليمهم المدرسي ومساعدة الطلبة في هذا المجال؛

اللاجئون

16. ينبغي ان تعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على زيادة التحاق أطفال اللاجئين العراقيين بالمدارس وذلك بتقديم الدعم المالي والمادي على شكل زي مدرسي وكتب وتجهيزات مدرسية ومواصلات مجانية وإعفاءات من الاجور المدرسية أو هبات لتغطية الأعباء المدرسية، وتقديم تحويلات نقدية مشروطة عند الامكان؛
17. ينبغي للجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وحكومات البلدان المضيفة أن تواصل تيسير عمليات بناء قدرات وموارد وزارة التربية من أجل تلبية احتياجات اللاجئين؛
18. ينبغي، بالاستعانة بالشركاء الدوليين، القيام بتشجيع وزارات التربية وتعزيز قدراتها على معالجة قضايا منح الشهادات، بما في ذلك اجراء امتحانات واعتماد نظم لمنح الشهادات عبر الحدود؛
19. ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحكومات البلدان المضيفة ان تبذل جهوداً منسقة لإقامة وتعزيز شبكات وآليات ومؤسسات تعنى بحماية الاطفال، ولاسيما من أجل ما يلي:

- توعية المدرسين وعامة الجمهور بشأن القضايا النفسية التي يعانيها اللاجئون العراقيون؛
- تزويد المدرسين والمرشدين والقادة الدينيين للجماعات المحلية بالتدريب والدعم في مجال أشكال الاستجابة الملائمة في التعامل مع الاطفال؛
- توفير الإرشاد الأسري وتشكيل افرقة للنقاش والدعم؛

20. ينبغي للشركاء العاملين على الصعيدين الدولي والوطني أن يوسعوا إمكانيات التعليم الإلكتروني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين التعليم غير النظامي.